المملكة.. مركز ثقل عالمي يؤثر في القرارات الدولية

على الصعيد الدولي تعتز المملكة بوصفها من الدول الموقعة على ميثاق سان فرنسيسكو الذي أنشئت بموجبه منظمة الأمم المتحدة، بالتزامها الدائم بالمبادئ والأسس التي تضمنها الميثاق وبسعيها الدؤوب نحو وضع تلك المبادئ والأسس موضع التطبيق العملي.

المملكة مركز ثقل عالمي

وتؤكد المملكة العربية السعودية دائماً حرصها على العمل على دعم منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بوصفها تشكل إطاراً صالحاً للتعاون بين الأمم والشعوب، ومنبراً مهماً للتخاطب والتفاهم، ووسيلة فاعلة لفض المنازعات وعلاج الأزمات.

كما أكدت المملكة حقيقة أساسية مفادها أن مقدرة هذه المنظمة على القيام بجميع هذه الأدوار وكل تلك الأعباء تظل مرتبطة بمدى توافر الإرادة السياسية لوضع مبادئها وما تضمنه ميثاقها موضعَ التنفيذ الفعلي والعملي.

وفي ذلك يقول خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في كلمته حفظه الله في قمة الألفية التي نظمتها هيئة الأمم المتحدة بمقرها في نيويورك عام ٢٠٠٠م - كان ولياً للعهد آنذاك -: "إن بلادي تعتز بأنها إحدى الدول المؤسسة لهذا الصرح الكبير الأمم المتحدة وتفخر بأنها كانت ولا زالت عضواً نشطاً وفعالاً تجاه أعمالها ومهامها، وتؤكد اعتقادها الراسخ بأن الأمم المتحدة تبقى أمل البشرية الأكبر بعد الله جل جلاله في تحقيق تجنب الأجيال القادمة ويلات الحرب رغم ما قد يشوب آليات العمل من شوائب أو يعترضها من عقبات أو صعاب".

وأضاف خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في كلمته: "إن حكومة المملكة العربية السعودية تنوه بالجهود المبذولة حالياً والهادفة إلى تحديث وتطوير الأجهزة التابعة لمنظمتنا على النحو الذي يمكنها من القيام بدورها المطلوب وبالمستوى الذي يجعلها تواكب التطورات والمستجدات التي تجتاح العلاقات الدولية في الوقت الحاضر".

ومن هذا المنطلق فقد يكون من المفيد ونحن نتدارس الأفكار الإصلاحية المطروحة أن نربطها بطبيعة القضايا التي تتصدى لها هيئتنا، وأن تراعى تأثيرات هذه الإصلاحات أو التغيرات على فعالية وأداء أجهزة الأمم المتحدة خاصة مجلس الأمن الدولي بوصفه الجهة المعنية عناية مباشرة بمسألة الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين".

وأكد خادم الحرمين الشريفين في كلمته الموجهة لقمة الألفية ضرورة توفير الإرادة السياسية لتحقيق مبادئ الأمم المتحدة على الوجه المرجو، وفي ذلك يقول حفظه الله: "إن إدخال بعض الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية للارتقاء بأداء الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها؛ قد يكون ضرورياً في الحقبة الراهنة، إلا أن هناك حقيقة ثابتة وراسخة لا مناص من تجاهلها أو التهرب منها وأعني بذلك أن مقدرة هذه المنظمة على القيام بأعبائها والاضطلاع بمسؤولياتها الثابتة والمستجدة تظل مرتبطة بمدى توفر الإرادة السياسية لوضع مبادئها وما تضمنه ميثاقها من تطلعات ورؤى موضعَ التنفيذ الفعلي بما في ذلك الالتزام بما يصدر عن هذه الهيئة من قرارات وتوصيات".

معاهدات واتفاقيات

وفي إطار حرص المملكة على تكريس هذا الدور وتعزيز التعاون الدولي؛ فقد قامت بالتوقيع والتصديق على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تم التوصل إليها بتشجيع ورعاية من الهيئة الدولية.

وامتداداً لدور المملكة المهم في المحافل الدولية شارك صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود – يرحمه الله – في أعمال القمة العالمية التي استضافتها المنظمة الدولية عام ٢٠٠٥م بمناسبة مرور ٦٠ عاماً على إنشائها وذلك في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

إعلان الرياض لمكافحة الإرهاب

تقدمت المملكة العربية السعودية إلى الأمين العام للأمم المتحدة وحكومات الدول المشاركة في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب بمقترح استصدار قرار من الجمعية العامة بتبني إعلان الرياض الصادر عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب والتوصيات الصادرة عنه؛ خاصة المقترح المقدم من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، واقتراح المملكة أن يتم تشكيل فريق عمل من مختصين من لجنة مكافحة الإرهاب ومن الدول المشاركة في المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب لدراسة التوصيات ومقترح إنشاء المركز ووضع الخطوات التطبيقية لها وتقديمها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها ٦١ للعام ٢٠٠٦م.

وفي شهر سبتمبر ٢٠٠٦م تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع قراراً يدين الإرهاب بأشكاله وصوره كافة، ويحدد استراتيجية شاملة لمكافحة هذه الآفة تقوم على احترام حقوق الإنسان ودولة القانون.

الحوار بين أتباع الأديان

استجابة لدعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله إلى عقد اجتماع عالي المستوى للحوار بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات المعتبرة؛ عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مقر المنظمة بنيويورك في نوفمبر ٢٠٠٨م اجتماعاً على مستوى الزعماء وممثلي الحكومات لمختلف دول العالم للحوار بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات المعتبرة.

وقال خادم الحرمين الشريفين في كلمته الضافية التي ألقاها خلال الاجتماع: " إن حوارنا الذي سيتم بطريقة حضارية كفيل – بإذن الله – بإحياء القيم السامية، وترسيخها في نفوس الشعوب والأمم. ولا شك بإذن الله أن ذلك سوف يمثل انتصاراً باهراً لأحسن ما في الإنسان على أسوأ ما فيه ويمنح الإنسانية الأمل في مستقبل يسود فيه العدل والأمن والحياة الكريمة على الظلم والخوف والفقر".

وفي ختام الاجتماع نوه معالي الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بالدعوة للحوار بين أتباع الديانات والثقافات في العالم.

وقال أثناء قراءته البيان في مؤتمر صحفي: "إن مبادرة الملك عبد الله جاءت في وقت أحوج ما نكون فيه للحوار بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات، فقد جمعت أشخاصاً

لن تتوفر لهم الفرصة للاجتماع، وستساعد هذه المبادرة بجانب المبادرات الأخرى لبناء عالم أكثر تجانساً".

وأضاف الأمين العام: "إن التحدي الذي نواجهه الآن هو التحرك فيما بعد الكلمات القوية والإيجابية التي سمعناها خلال اليومين الماضيين، وأنا أتعهد بدعمي الكامل لهذه الجهود، ربما سيأخذ الأمر وقتاً لنرى النتائج إلا أنني أعتقد أن هذا الاجتماع كان خطوة مهمة للأمام".

وأشار البيان الختامي إلى التزام جميع الدول، وفق ميثاق الأمم المتحدة، بالعمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بما في ذلك حريات العقيدة والتعبير دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

مواقف تاريخية مشرفة

كان للمملكة العربية السعودية وعبر منابر الأمم المتحدة مواقف تاريخية مشرفة، فقد كانت وما زالت تدعو إلى كل ما فيه خير البشرية جمعاء، فقد دعت إلى حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون ونشر ثقافة السلام ومبادرات الحوار فيما بين الثقافات والشعوب، وعدت هذه عناصر أساسية في أي استراتيجية فاعلة لمكافحة الإرهاب والتطرف، وأكدت أن احترام قرارات الشرعية الدولية ومبادئها هو السبيل الوحيد لحل النزاعات الدولية المزمنة والقضاء على بؤر التوتر وهو ما يحرم الإرهابيين من استغلال مشاعر اليأس والإحباط الموجودة بسبب التعرض للظلم والعدوان والاحتلال.

وفى سبيل الإسهام في دفع التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب إلى الأمام فقد عقدت المملكة مؤتمراً دولياً لمكافحة الإرهاب في فبراير ٢٠٠٥ م حضره خبراء ومختصون من أكثر من ٦٠ دولة ومنظمة دولية وإقليمية.

وقدمت المملكة دعماً مالياً على مدى السنوات الماضية لبرامج الأمم المتحدة للوفاء بالتزاماتها وتنفيذ برامجها الإنسانية، فقد دعمت صندوق مكافحة الفقر في العالم الإسلامي إضافة إلى مساهمتها في رؤوس أموال ١٨ مؤسسة وهيئة مالية دولية.

وانطلاقاً من حرص المملكة العربية السعودية على تحمل مسؤولياتها الدولية فيما يواجهه العالم في مواضيع التغير المناخي والأمن الغذائي وارتفاع أسعار السلع الأساسية؛ فقد أعلنت خلال قمة دول أوبك في الرياض عن تبرعها بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار لإنشاء صندوق خاص لأبحاث الطاقة والبيئة والتغير المناخي.

ولأهمية التعاون الدولي في مجال الطاقة حرصت المملكة على مد جسور الحوار بين المنتجين والمستهلكين؛ إذ تستضيف الرياض السكرتارية العامة لمنتدى الطاقة العالمي، كما رعى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مؤتمر جدة للدول المنتجة والمستهلكة للنفط، وأطلق مبادرته باسم الطاقة من أجل الفقراء والتي تهدف إلى مساعدة الدول النامية على مواجهة تكاليف الحصول على الطاقة.